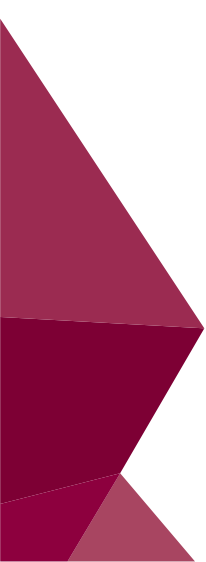


الشروط والأحكام الخاصة بحسابات الشركات



الشروط والأحكام الخاصة بحسابات الشركات

١- تعريفات وتفسيرات

١-١ تعريفات

ما لم يقتض السياق خلاف ذلك في هذه الشروط والأحكام، تكون للمصطلحات الآتية المعاني التالية:

"نحن، علينا، ولنا" يعني البنك التجاري (ش.م.ع.ق.)، وخلفاؤه والمتنازل لهم عنه وحيثما اقتضى الحال أي طرف ثالث مقدم خدمة معين من قبل البنك التجاري لتوفير الخدمات ذات الصلة للشركة.

"أنت، عليك" يعني عميل البنك التجاري من الشركات أو وكيله المفوض.

"حساب" يعني أي حساب مفتوح لدى البنك التجاري ويشمل ذلك دون حصر، الحسابات الجارية، حسابات تحت الطلب وحسابات الوديعة وحسابات الاستثمار وحسابات البطاقات

"طلب" يعني استمارة الطلب التي تمت تعبئتها من قبل العميل بغرض فتح الحسابات والحصول على البطاقات و/أو الحصول على الخدمات التي تتعلق بهذه الشروط والأحكام.

"يوم عمل مصرفي" يعني اليوم الذي يفتح فيه البنك التجاري أبوابه للعمل المصرفي في دولة قطر.

"البطاقات" تعني أي بطاقات ائتمان للشركات، بطاقات الإيداع و/أو بطاقات الخصم والتي تكون لديكم من وقت لآخر.

"الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت" تعني القنوات الإلكترونية التي يقدمها البنك التجاري للعميل من خلال المفوضين إذ يمكنهم الاطلاع على معلومات الحساب والتوجيهات المرسله إلى البنك فيما يتعلق ببعض الحسابات الخاصة بالشركة لدى البنك. لا يمكن الاطلاع على جميع الحسابات من خلال الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت.

"الخدمات المصرفية للشركات عبر الجوال" تعني القنوات الإلكترونية التي يقدمها البنك التجاري للعميل من خلال المفوضين إذ يمكنهم الاطلاع على معلومات الحساب والتوجيهات المرسله إلى البنك فيما يتعلق ببعض الحسابات الخاصة بالشركة لدى البنك. لا يمكن الاطلاع على جميع الحسابات من خلال الخدمات المصرفية للشركات عبر الجوال.

سيتم تلقائياً تزويد العملاء المسجلين في "الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت" بإمكانية الوصول إلى "الخدمات المصرفية للشركات عبر الجوال"

"الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت" تعني القنوات الإلكترونية التي يقدمها البنك التجاري للعميل من خلال المفوضين إذ يمكنهم الاطلاع على معلومات الحساب والتوجيهات المرسله إلى البنك فيما يتعلق ببعض الحسابات الخاصة بالشركة لدى البنك.

"سقف الائتمان" يعني الحد المسموح به لاستخدام البطاقة وإجراء المعاملات الفردية (بما في ذلك معاملات السحب النقدي).

"وقت التوقف" يعني الوقت الذي يتطلبه البنك لإنجاز التعليمات. وقت التوقف الآن هو الساعة ١٠:٠٠ ظهراً بتوقيت الدوحة من الأحد إلى الخميس.

"بطاقة خصم" تعني بطاقة فيزا إلكترون الصادرة من قبل البنك التجاري.

"المفوض" يعني الشخص الذي تفوضه الشركة ليستخدم الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت، وهو مخول باستخدام الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت لإصدار التعليمات كما هو محدد في المادة ٢٢ (تفويض الشركات).

"التسهيلات" يعني قرض التمويل الذي يمنحه البنك للعميل.

"التوجيه" يعني طلب معلومات أو توجيه معاملة صادر من قبل الشركة للبنك التجاري في ما يتعلق بالحساب ويجوز إصدار الطلب المعني عبر أي خدمة، يشمل ذلك دون حصر التوجيهات الخاصة بتمويل الأعمال التجارية لكل معاملة تقدم للبنك من قبل المفوض من خلال الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت.

"جهاز" يعني، دون حصر، جهاز الصراف الآلي، أو جهاز نقاط البيع أو أي وسيلة أخرى يسدّد العميل عبرها قيمة السلع أو الخدمات.

"رمز المرور" يعني رمز RSA الذي يتم تسليمه للمفوض وهو عبارة عن شريحة إلكترونية تصدر رقم دخول جديد كل ٦٠ ثانية، ويجب استخدامها مع اسم المستخدم وكلمة السر للدخول إلى الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت.

"كلمة السر" تعني الكلمة التي تختارها أنت أو التي نرسلها لك بعد التسجيل في الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت. يمكن استخدام كلمة السر من قبل المفوض ليتمكن من الدخول إلى الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت.

"رقم التعريف الشخصي" يعني رمزاً آمناً يصدر من قبل البنك التجاري ويستخدم للتفويض بالمعاملات التي تجري باستخدام بطاقة الخصم و/أو بطاقة الائتمان.

"ريال قطري" يعني العملة القانونية لدولة قطر في الوقت الراهن.

"مصرف قطر المركزي" يعني مصرف قطر المركزي.

"رد" يعني رد صادر من البنك التجاري على توجيه صادر عبر خدمة الرسائل القصيرة.

"خدمة أو خدمات" تعني جميع الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت ويعني المفرد أي خدمة مصرفية متوفرة من وقت لآخر عبر الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت.

"الموقع" ويعني موقع البنك التجاري www.qa.com.cbq والذي يخضع للتغييرات من وقت لآخر حسب تقديرنا الخاص.

"كشف الحساب" هو تأكيد خطي دوري يصدر من البنك في ما يتعلق بالحساب أو القرض أو البطاقة يشتمل على كافة تفاصيل المعاملات التي تمت في الفترة السابقة.

"التعريف" تعني رسوم التعريف التي يتم نشرها على الموقع الإلكتروني للبنك وتخضع للتغييرات من وقت لآخر حسب تقديرنا الخاص.

"الشروط" تعني هذه الشروط والأحكام مع المعلومات المضمنة في رابط "طلب المساعدة" على موقع الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت وسيتم تعديل أي شروط إضافية من خلال الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت من وقت لآخر.

"الوقت" يعني التوقيت المحلي لدولة قطر.

"تمويل الأعمال التجارية" يعني خطاب الاعتماد (بما في ذلك الاستيراد والتصدير)؛ خطابات الضمان (بما فيها خطاب ضمان حسن الأداء، وخطاب ضمان المناقصة، وخطاب ضمان السداد) بالإضافة إلى التحصيل.

"هوية المستخدم" يعني اسم المستخدم الخاص بالمفوض ليتمكن من الدخول إلى الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت والتي تمكن البنك من التعرف على المفوض.

"اسم المستخدم" يعني اسم المستخدم الصادر لك بموجب انضمامك إلى الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت. يجب استخدام اسم المستخدم في جميع عمليات الدخول إلى الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت.

٢-١ تفسيرات

- (أ) عناوين المواد في هذه الأحكام تستخدم كمرجع فقط، ويجب أن لا يتم الاعتماد عليها في التفسيرات أو المعاني الخاصة بأي نص من نصوص هذه الشروط والأحكام
- (ب) المفرد يشمل الجمع والمذكر يشمل المؤنث والشخص الطبيعي يشمل الشخص الاعتباري.
- (ج) مصطلح شخص يتضمن منشأة أو شركة أو مؤسسة أو جمعية أو شراكة (سواء أكانت كيان قانوني منفرد أم لا) أو قطاع حكومي أو دولة أو وكالة حكومية ويجب أن تتضمن كل حالة الورثة القانونيين والمتنازل لهم.
- (د) تكون حقوق البنك فيما يتعلق بأي مسألة تحت أي حكم من هذه الأحكام، بالإضافة إلى الحقوق الممنوحة للبنك بموجب أي أحكام أخرى فيما يتعلق بالمسألة نفسها.
- (هـ) أي إشارة إلى طرف في هذه الأحكام يجب أن يتضمن الإشارة إلى خلفائه والمتنازل لهم.
- (و) أي إشارة إلى أي قانون أو التشريع في هذه الأحكام يتضمن أي تحديث أو تغيير لهذا القانون أو التشريع.

٢-٢ الاتفاقية

- (أ) يخضع الحصول على كافة الخدمات والتسهيلات المقدمة من قبلنا لقبول (الشركة ومفوضيها) بهذه الشروط والأحكام. حسيما يتم تعديلها من وقت لآخر من قبل البنك التجاري وفقا لتقديره المطلق ووفقا للأحكام المذكورة أدناه. تنشئ هذه الأحكام التزامات قانونية بين الشركة والبنك. وتطبق هذه الأحكام على الحسابات الجديدة والحالية من تاريخ سريانها.
- (ب) تشغيل أي حساب بما في ذلك من خلال استخدام الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت أو باستخدام بطاقة بتاريخ أو بعد تاريخ سريان تعديل الأحكام يعني قبول الشركة لهذا التعديل دون أي تحفظ من قبلها.
- (ج) ترغب الشركة في استخدام الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت التي يقدمها البنك التجاري والبنك على استعداد لتقديم هذه الخدمة للشركة.
- (د) يتم تزويد الشركة بالخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت وذلك بفتح حساب عبر الإنترنت تتمكن الشركة من خلاله من الوصول إلى حساباتها لدى البنك التجاري، وإرسال التوجيهات وتقديم الطلبات للبنك.

٣- فتح الحساب

- (أ) يجوز للعميل فتح الحساب باسم شركة أو نادي أو جمعية أو سفارة أو مؤسسة غير ربحية.
- (ب) وفقا لتعليمات مصرف قطر المركزي، لا يجوز استخدام الحسابات الشخصية لأغراض تجارية.
- (ج) تخضع الحسابات المفتوحة بالبنك التجاري لمتطلبات متعددة ويشمل ذلك دون حصر متطلبات الرصيد الأدنى، يتم فرض المتطلبات المعنية وفق معايير البنك التجاري وسياساته وحدوده الائتمانية ويجوز تعديل هذه المتطلبات من وقت لآخر حسب تقدير البنك التجاري المطلق.
- (د) سيتم تزويدك بكشوفات حسابات إلكترونية دورية عبر البريد الإلكتروني. يجب تقديم طلب خطي لاستلام كشوف حسابات ورقية ووفقا لذلك، قد يتم فرض رسوم بحسب تقدير البنك وحده.
- (هـ) لفتح حسابات جديدة، يجب أن تتأكد من وجود رصيد دائن بحد أدنى ١٠٠,٠٠٠ ريال قطري شهريا أو تلك المبالغ الأخرى التي تعتبر مناسبة لنا لأول أشهر من تاريخ فتح الحساب. في حال مخالفة ذلك، يحتفظ البنك بالحق في فرض رسوم على الفشل في الحفاظ على الحد الأدنى للرصيد أو إغلاق الحساب بحسب تقديرنا المطلق.

٤- الحسابات الجارية ودفاتر الشيكات

- (أ) يتم تزويد الشركة بدفتر شيكات وبطاقة إيداع (حيثما ينطبق ذلك) ويحق للشركة إيداع وسحب العملات القابلة للتحويل، استلام الدفعات المالية، إجراء المعاملات، إصدار أوامر الدفع، الحصول على الحوالات المصرفية والأوراق التجارية الأخرى، تحرير، تظهير وتداول الشيكات، الحوالات والأوراق التجارية الأخرى.
- (ب) يجب على الشركة تسليم دفتر الشيكات إلى البنك إذا طلب البنك ذلك. في حال عدم الالتزام بالتسليم، سيتم إتخاذ الإجراءات اللازمة.
- (ج) طبقا للمادة (٣٥٧) من القانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠٤م، فإن صاحب الحساب الذي يقوم عمدا بما يلي:
١. إصدار شيك بدون رصيد أو دون وجود رصيد كاف
 ٢. إصدار شيك ثم القيام لاحقا بسحب كل أو بعض قيمته من الحساب والتسبب بذلك في رفض الشيك
 ٣. إصدار شيك ثم القيام لاحقا بإبلاغ المسحوب عليه بوقف صرفه
 ٤. إصدار أو توقيع الشيك بطريقة لا تسمح بسحب الرصيد
 ٥. تظهير أو تسليم الشيك مع علمه بأنه غير قابل للصرف
- يعاقب بالسجن و/أو بغرامة كما هو منصوص عليه في لوائح وقوانين دولة قطر. يجب إلزام صاحب الحساب بدفع قيمة الشيك إضافة إلى أي رسوم يتكبدها المستفيد وفقا لقانون المدني. يجوز للبنك التجاري، وفقا لتقديره المطلق، استرداد الشيكات غير المستعملة، رفض إصدار دفتر شيكات جديد، إغلاق الحساب أو تسجيل صاحب الحساب في القائمة السوداء التي ترسل دوريا إلى مصرف قطر المركزي.

٥- حسابات العملة الأجنبية

- نحتفظ بالحق في إيداع العملة الأجنبية في حساب باسمنا بطرف البنك التجاري أو أي بنوك مراسلة في الدول الأجنبية. لن نكون مسؤولين عن (١) أي انخفاض في قيمة العملة الأجنبية بسبب الضرائب، الجبايات أو انخفاض في سعر الأرصدة المودعة في الحساب و (٢) عدم القدرة على السداد بسبب عدم توفر الأرصدة لأي سبب من الأسباب.

٦- الودائع

- أ) يجوز إيداع الودائع في الحساب شخصياً، عبر البريد أو الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت أو حسبما يسمح به البنك التجاري، وعلى أي حال، لا يكون سحب الودائع متاحاً للمودع إلا بعد استلام البنك التجاري للنفد أو ما يعادله والتعامل بشأن ذلك وفقاً للإجراءات المصرفية الخاصة بالبنك التجاري.
- ب) لا يقوم البنك التجاري بإضافة أي مبالغ لأي حساب بموجب أي أوراق تجارية إلا بعد إجراء مقاصة للأرصدة المعنية.
- ج) يجوز للبنك التجاري وفقاً لتقديره الخاص ووفقاً لسياساته السارية تحميل صاحب الحساب بأي رسوم خاصة بأي تكاليف أو نفقات إدارية متكبدة.
- د) يجوز للبنك التجاري، في أي وقت ووفقاً لتقديره المطلق، أن يقوم برفض أي ودیعة، تحديد المبلغ المراد إيداعه أو إعادة كل أو أي جزء من الودیعة لأي سبب من الأسباب.

٧- التوجيهات

- أ) يتم خصم مبالغ المعاملة والرسوم والنفقات المقررة عليها مباشرة من حساب الشركة
- ب) لا يجوز للشركة إصدار شيكات إذا لم تكن لديها أرصدة كافية في حسابها تغطي قيمة الشيكات المعنية.
- ج) يجب على الشركة أن تضمن صحة كافة التوقيعات التي تظهر على كافة الشيكات والأوراق التجارية الأخرى.
- د) تلزم الشركة بتنفيذ التوجيهات أو أوامر الدفع وأوامر التحويل بعد التقيد الكامل بكافة تعليمات مصرف قطر المركزي المتعلقة بسياسة معرفة العملاء وسياسة مكافحة غسل الأموال
- هـ) أي توجيهات سوف تعتبر قد صدرت بشكل سليم، قانوني وفعلي من قبل الشركة ويحق لنا الاعتماد عليها والتصرف بموجبها. لن يصدر عنا أي إقرار باستلام التوجيهات ولن نتحقق من صحة أي توجيهات.
- و) تقر أنه بمجرد تقديم التوجيهات إلى البنك تصبح غير قابلة للإلغاء ولا يمكن إلغاء التوجيهات من دون موافقتنا المسبقة كما تقر أيضاً بأنه بمجرد قبول التوجيهات فإن البنك يصبح مخولاً بأن يخصم من حساب الشركة قيمة المبلغ المطلوب في التوجيهات وفرض الرسوم المقررة سواء كان من البنك التجاري أو البنوك المراسلة أو البنوك الأخرى.
- ز) سنبدل قصاري جهدنا لتنفيذ التوجيهات في أقرب وقت. في حال لم يتم إبلاغنا بتوجيهات محددة خاصة بتوجيه معين، عندها سنعمل على (أ) تنفيذ التوجيه بأنسب طريقة ممكنة أو (ب) رفض تنفيذ التوجيه حتى استلام توجيهات خاصة.
- ح) تكون الشركة مسؤولة قانوناً عن أي توجيهات خاصة بحسابها ونحن لا نتحمل أي مسؤولية أياً كان نوعها عن أي توجيهات غير مفوض بها، احتمالية أو خاطئة.
- ط) الشركة مسؤولة وحدها عن إدخال كافة التفاصيل الخاصة بحساب المستفيد بشكل صحيح وكامل. البنك التجاري غير مسؤول عن التأكد من إدخال أو إكمال هذه التفاصيل ولا نتحمل مسؤولية نقل أي أرصدة عن طريق الخطأ إلى حساب أي طرف آخر نتيجة إدخال معلومات خاطئة أو غير كاملة بشأن المستفيد.
- ي) يحق لنا رفض تنفيذ أي توجيهات حسب تقديرنا الخاص ودون إبداء أي سبب في الحالات الآتية:
- (i) إذا كان للبنك سبب يدعو للاعتقاد بأن التوجيهات قد صدرت لتحقيق غرض غير مشروع أو
- (ii) إذا كانت متعارضة مع سياسة مكافحة غسل الأموال الخاصة بنا (أو بأي بنك آخر)
- ك) يحق لنا عدم تنفيذ أي توجيهات يتم إدخالها عبر الخدمات المصرفية للشركات إذا تم تجميد أو إنهاء الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت لأي سبب من الأسباب.
- ل) تخضع توجيهات المعاملات لحدود المعاملة الخاصة بصاحب الحساب حسبما يحددها البنك التجاري في تفويض صاحب الحساب. لا يصدر تفويض من البنك التجاري بشأن أي توجيهات تزيد عن حد الائتمان أو لا يقابلها رصيد كاف في الحساب المعني وسوف يتم فرض رسوم، أجور أو غرامات كما وردت ضمن التعرفة بما في ذلك الأجر المتعلقة بأي سحب على المكشوف طارئ أو غير مخول.
- م) سنعمل جاهدين على تغيير أو عدم تنفيذ أو تأخير تنفيذ أي توجيهات عند الطلب وسنقوم بإخطار المكتب أو الوكيل أو البنك المراسل. لا نتحمل مسؤولية رفض أو فشل أو تأخير تنفيذ أي توجيه مشروط أو يلزمنا بدفع أي مبلغ لأي طرف ثالث قبل أو بعد الوقت المقرر من قبل البنك وفقاً للممارسة المصرفية المعتادة. إن أي إلغاء لأي توجيهات يتم بعد تقديم أدلة كافية تثبت عدم خصم أي مبلغ من حساب/ حسابات الشركة (أو إيداعه فيه). تنحصر مسؤوليتنا في القيام بإعادة ما يعادل المبلغ المطلوب استعادته حسب سعر سوق العملات الأجنبية في السوق ويتحمل مقدم التوجيهات كافة المصاريف.
- ن) نحتفظ بحق طلب تأكيد خطي أو معلومات إضافية تتعلق بالتوجيهات
- ش) نظراً لأن تنفيذ التوجيهات الصادرة لصالح مستفيدين خارج دولة قطر يتطلب عدة مراحل ويجري بواسطة سلسلة من الوكلاء المتتاليين، فإن مسؤولية البنك تنحصر فقط في إبداء الحرص المناسب عند توجيه التوجيهات إلى مراسليه الخاصين بأسرع ما يمكن، ولا يكون البنك مسؤولاً عن أي تأخير أو إلغاء للتوجيهات قد ينجم بسبب:
- أ. أي خطأ أو سوء تفسير للتوجيهات
 - ب. أي توجيهات أو إجراءات، عمليات أو متطلبات نظامية
 - ج. أي عطلات خاصة بأي بنوك مراسلة أو هيئات أخرى (ويشمل ذلك دون حصر البنك المستفيد) في سلسلة عمليات التوجيهات.
- س) التوجيهات الخاصة بنقل أموال إلى حساب في بلد أجنبي تتم (أ) عبر سلسلة من البنوك المراسلة ونحن مسؤولون فقط عن التحويل الأولي من حسابك وليس عن أي تحويل لاحق (أو أي خطأ أو تأخير أو فشل) يتعلق بأي من البنوك المراسلة وغير ملزمين بالتحقق من التحويل اللاحق أو التأكد من إكمال المعاملة (ب) تتم المعاملة بعملة البلد الموجود به الحساب بغض النظر عن كون التوجيهات قد صدرت بعملة أخرى بديلة إلا إذا تم الاتفاق على خلاف ذلك بين المستفيد والبنك المستفيد.
- ص) إذا لم تصدر أي توجيهات خاصة، سنقوم بتحويل العملة الأجنبية المنقولة إلى حسابك بعملة الحساب وفقاً لسعر الصرف السائد لدينا.
- ض) إذا قمت بتقديم توجيهات متعددة بشأن الحساب نفسه في اليوم ذاته، سنحدد الأولوية في تنفيذ هذه التوجيهات ما لم تقم بإبلاغنا بأي توجيهات خاصة.
- ط) قد لا يتزامن تاريخ التوجيه المنفذ دائماً مع تاريخ توجيه المعاملة المقدم من قبلك، هناك توجيهات معاملات معينة يستغرق تنفيذها وقتاً أطول و/أو يتم تنفيذها فقط خلال يوم عمل أو خلال ساعات العمل العادية.

ع) إذا كانت التوجيهات بالعملة الأجنبية أو إذا كانت حسابات المرسل إليه خارج البنك التجاري، يتم تنفيذ التوجيهات فقط خلال ساعات العمل السارية على العملة الأجنبية و/أو على معاملة البنك المرسل في يوم عمل. التوجيهات الصادرة بعد إنتهاء ساعات العمل الرسمي بشأن أي عملة أجنبية و/أو معاملة البنك المرسل التي تجرى في يوم عمل، سيتم تنفيذها في يوم العمل التالي.

غ) يقر مقدم الطلب بمعرفته بالإجراءات والتعليمات الخاصة بالبنك والبنك المستفيد والدولة المراد تحويل المبلغ لها. لن يكون البنك مسؤولاً بأي حال من الأحوال عن تأخير أو إلغاء بسبب إدخال معلومات خاطئة أو ناقصة من قبل مقدم الطلب. يكون مقدم الطلب مسؤولاً لوحده عن صحة المعلومات المدخلة ويكون مسؤولاً عن تعويض البنك عن أي خسارة تنشأ بسبب أي خطأ في أوامر الدفع/التحويل.

ف) يقر مقدم الطلب أنه في حال قبل البنك تحمل أي مسؤولية عن أي خطأ أدى إلى تأخير عملية الدفع أو التحويل أو إلغائها، فإن مقدم الأمر يقر بأن مسؤولية البنك تكون محصورة في نطاق دفع فائدة تأخير عن أي مدة تأخير على أن يتم تحديدها وفقاً لسعر الفائدة السائد لدى البنك.

ق) قد لا يتم استلام القيمة الكاملة بموجب الحوالة المالية أو الشيك المصرفي أو التحويل التلغرافي في حساب المستفيد بسبب أي قيود سارية في بلد البنك المرسل أو بسبب الرسوم والنفقات التي يخصمها البنك المرسل.

ت) سيتم تحويل المعاملات بالعملة الأجنبية على أساس سعر الصرف المطبق في وقت إجراء المعاملة من قبل البنك. ويحتفظ البنك بالحق في تعليق كل أو أي جزء من المعاملة التي تتطلب استخدام سعر الصرف إذا كانت هناك أسباب وجيهة للقيام بذلك، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر خلال تقلب السوق.

٨- التعليمات الصادرة من قبل المفوض

أ) لن يتم قبول التعليمات المقدمة من المفوض من قبل البنك إلا إذا تم التحقق من صحة اسم المستخدم ورمز المرور وكلمة السر من قبل الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت.

ب) تفوض الشركة البنك بالاعتماد والتصرف بناء على كافة التعليمات والإرشادات التي يأذن بها المفوض ويقدمها بشكل سليم، حتى لو كانت تتعارض مع أي توصيات أخرى أعطيت للبنك في أي وقت سابق.

ج) تفوض الشركة البنك للقيام بالخصم من حساباتها أي مبالغ يتحملها البنك نتيجة قيامه بتنفيذ أي توجيهات تبدو صحيحة وسليمة.

د) لن يكون البنك مسؤولاً عن دقة التوجيهات المقدمة من قبل المفوض. الشركة مسؤولة عن التأكد من صحة واكتمال التوجيهات المقدمة.

هـ) سيقوم البنك بإنجاز المعاملات التي تم تأجيلها في التاريخ المحدد للتأجيل أو في يوم العمل التالي إن لم يكن اليوم المحدد يوم عمل.

و) عند استخدام الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت لسداد في الخارج أو بالنسبة إلى حسابات غير المقيمين، يتعهد المفوض بما يلي:

1. تقديم الأدلة الداعمة والكافية التي قد يتطلبها البنك، أي فاتورة، ورخصة الاستيراد التجارية سارية المفعول (إن وجدت)، والعقود، وكشوف الحسابات، أو تقارير المبيعات. ويجب تقديم هذه الوثائق إلى البنك في غضون يومي عمل (٢) من تاريخ إجراء المعاملة. في حالة التحقيق أو الفحص العشوائي الذي سيتم شرحه أدناه، يجب أن تقدم هذه الوثائق في غضون يومي عمل (٢) من تاريخ تلقي هذا الطلب.
2. يجب على المفوض أن يشير إلى الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت "الرقم المرجعي" (كما هو مبين في كشف الحساب) وتاريخ السداد في كل وثيقة مقدمة. والاحتفاظ بالنسخ الأصلية من الأدلة الداعمة لفترة ثلاث (٣) سنوات من تاريخ عملية السداد إذا تم تقديم هذه الأدلة إلى البنك عن طريق الوسائل الإلكترونية.
3. تخول الشركة البنك بإجراء عمليات تفتيش عشوائية على الأدلة الداعمة المذكورة في الفقرة (i) أعلاه حتى يتمكن البنك من التأكد من أن الشركات والمفوضين يتماشون مع المتطلبات التنظيمية في ما يتعلق بالمدفوعات في الخارج أو إلى حسابات غير المقيمين.

تفوض الشركة البنك بأن يكشف لمصرف قطر المركزي وأية سلطة حكومية تنظيمية أخرى أي معلومات مطلوبة ذات صلة بأي معاملات تتم عن طريق الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت.

ح) أي تجاوز لقانون أو تقصير في مد البنك بالوثائق الداعمة المذكورة في الفقرة (i) أعلاه سينجم عنه إيقاف تلقائي للخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت، وسيتم إخطار مصرف قطر المركزي بذلك.

٩- الأموال غير المطالب بها

تسري تعليمات مصرف قطر المركزي على الأموال غير المطالب بها، وعليه فإن البنك يحتفظ بحق إلغاء أي أوراق مالية، إذا لم تقدم للدفع أو التحويل خلال سنة ميلادية واحدة، وإضافة المبلغ إلى حساب المشتري. إذا لم يكن هناك حساب باسم المشتري سيتم تحويل المبلغ إلى حساب "أرصدة غير مطالب بها" بعد خمس سنوات من تاريخ الإصدار. ومن ثم إلى الهيئة العامة لشؤون القاصرين/إدارة التركات عقب خمسة سنوات أخرى وفقاً لتعميم مصرف قطر المركزي رقم ٢٠٠٣/١١٥.

١٠- دفع فواتير المرافق العامة

أ) يجب على البنك إدخال كافة المعلومات الضرورية في الخانات المناسبة لدفع فواتير المرافق العامة وتحمل الشركة مسؤولية إدخال أي معلومات خاطئة وبالتالي أي خطأ في الدفع لشركات المرافق العامة.

ب) نحن غير مسؤولين عن التأخير في سداد فواتير المرافق العامة بسبب وقوع أحداث خارجة عن سيطرتنا، وعلى وجه الخصوص التأخير في إجراء التحويل اللاحق لدفعات الفاتورة إلى شركات المرافق العامة والذي قد يؤدي إلى انقطاع خدمة المرافق العامة.

١١- حدود المعاملات

أ) تخضع كافة توجيهات المعاملات عبر الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت للحدود التالية:

1. الحد الأقصى الإجمالي اليومي / للمعاملة لكل عميل في ما يتعلق بكافة التحويلات، الدفعات... الخ (بما في ذلك التحويلات والدفعات الداخلية والخارجية المحلية والأجنبية) قابل للتغيير بموجب إخطار يُوجه للعميل عبر الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت.
2. الحد الأقصى الإجمالي اليومي / للمعاملة لكل عميل فيما يتعلق بكافة التحويلات الداخلية (بما في ذلك الدفعات والتحويلات بين حسابات العميل نفسه أو إلى حسابات الغير بطرفنا) قابل للتغيير بموجب إخطار يُوجه للعميل عبر الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت.

ب) الشركة مسؤولة عن حدود المعاملات التي يتم تحديدها من خلال الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت وتقرباً من البنك لن تكون له أي مسؤولية فيما يتعلق بالتوجيهات المقدمة والتي تم تنفيذها ضمن هذه الحدود.

ج) يرجى الرجوع إلى رابط «المساعدة» ضمن الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت لتحديد حدود المعاملات.

د) نحتفظ بالحق، ووفقاً لتقديرنا الخاص، بتعديل الحد اليومي/ للمعاملة في أي وقت دون إبداء أي سبب.

١٢- الفائدة

- أ) يتم احتساب الفائدة المترتبة على الأرصدة الدائنة في الحساب على أساس يومي وفقا للرصيد الدائن أو المدين الصافي في الحساب. تُضاف كافة مبالغ الفائدة للحساب حسب الفترات المحددة من قبل البنك التجاري.
- ب) يتم احتساب الفائدة المترتبة على الأرصدة الدائنة في حساب الودائع على أساس الرصيد الدائن الصافي اليومي وتتم إضافتها للحساب حسب الفترات المحددة من قبل البنك التجاري ووفقا لسياسة مصرف قطر المركزي.
- ج) يجوز أن تتقلب أسعار الفائدة من وقت لآخر حسب ظروف السوق وحسب أسعار الفائدة والتعليمات الخاصة بمصرف قطر المركزي.

١٣- حق التسوية

- أ) يجوز للبنك التجاري أن يقوم، في أي وقت ودون حاجة لإشعار الشركة، بتوحيد أو دمج كل أو أي أرصدة دائنة في حسابات الشركة بطرف البنك لتسوية أي أرصدة مدينة مستحقة للبنك التجاري.
- ب) يجوز للبنك التجاري أن يقوم، في أي وقت، بتسوية الأرصدة الدائنة في أي حساب مقابل الأرصدة المدينة في الحسابات الأخرى حتى إذا لم تكن الحسابات المعنية مفتوحة بنفس العملة، حيث أن رصيد أي حساب يُعتبر كغطاء واحتياطي لرصيد أي حساب آخر.
- ج) يجوز للبنك التجاري أن يقوم، في كل الأوقات، بممارسة حقوق الرهن الضمني على كل أو أي جزء من حقوق وممتلكات صاحب الحساب، الموجودة أو المودعة بطرفه، الحالية أو المستقبلية. تمتد هذه الحقوق الضمنية لتشمل الأوراق التجارية، والأوراق المالية، والأسهم أو الشهادات المؤقتة، والسندات، وشهادات الإيداع، والكيميالات، والإيصالات، والشيكات، والودائع أو الأموال في أي صورة من الصور، والسبائك أو المعادن الثمينة، وسندات ملكية العقارات، والبضائع أو أي حقوق ملكية أخرى خاصة بصاحب الحساب.

١٤- المسؤولية والتعويض

- أ) يكون صاحب الحساب مسؤولاً لوحده عن أي معاملات تتم عبر الحساب قبل قيامه بإبلاغ البنك التجاري عن كشف أو فقدان أو سرقة أي بطاقة و/أو رقم تعريف شخصي. لا يكون صاحب الحساب مسؤولاً عن أي معاملات لاحقة غير مفوض بها بعد قيامه بإبلاغ البنك بأي مما سبق ذكره ومرور وقت معقول يكفي لتجميد الحسابات، ما لم يثبت البنك التجاري أن صاحب الحساب قد تصرف بصورة احتيالية.
- ب) يكون حامل البطاقة مسؤولاً عن جميع الخسائر التي تكبدها في حالة إخلاله بأي التزام من التزاماته بموجب هذه الشروط والأحكام أو تصرفه دون عناية معقولة أو بصورة احتيالية.
- ج) يعرض حامل البطاقة البنك، ومسؤوليه، وكلائه، موظفيه والشركات التابعة له تعويضا كاملا عن أي دعاوى، مطالبات، إجراءات، طلبات، خسائر، أضرار، تكاليف، نفقات، رسوم، ضرائب، غرامات، أتعاب قانونية وأي التزامات أخرى أيا كانت طبيعتها والتي يتكدها البنك نتيجة أي إخلال بأي شرط أو حكم من هذه الشروط والأحكام أو ارتكاب حامل البطاقة لأي فعل يتسم بالاحتيايل أو الاهمال.
- د) الشركة مسؤولة قانونا عما يلي:

- أي تكاليف أو مطالبات أو دعاوى أو أضرار أو خسائر متكبدة من قبلك عند دخول أو استعمال الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت
- أي تكاليف أو مطالبات أو دعاوى أو أضرار أو خسائر ناجمة عن إلغاء التوجيهات
- سداد فواتير المرافق العامة (شاملة الدفعات المتأخرة)
- أي دفعات خاطئة لطرف ثالث وفقا لتوجيهاتك
- كافة الخسائر (شاملة مبلغ أي توجيه معاملة تم تنفيذها بدون تفويض من قبلك)
- معاملة غير مفوض بها من قبلك على حسابك مترتبة عن إهمالك أو احتيالك لتسهيل أي معاملات غير مفوض بها (لتفادي اللبس، يشمل الإهمال عدم مراعاة أي التزام من الالتزامات الأمنية المشار إليها في هذه الشروط والأحكام)
- اعتمادك على المعلومات المتوفرة في الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت
- أي خسائر أو أضرار تلحق بالبيانات أو البرامج والحاسوب وأجهزة الاتصال أو المعدات الأخرى الخاصة بك ناجمة عن قيامك باستعمال الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت
- أي خسائر أو أضرار ناجمة عن عدم التوافق بين نظام الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت الخاص بنا وحاسوبك بما في ذلك عدم وجود برنامج أمني لديك مما قد يؤدي إلى الإضرار بحاسوبك أو حساباتك.
- تعهد بتعويضنا ضد كافة الدعاوى، المطالبات، الإجراءات، الطلبات، الخسائر، الأضرار، التكاليف، النفقات، الرسوم، الضرائب، الغرامات الأتعاب القانونية، الأعطال (المباشرة وغير المباشرة والاحتمالية) وغيرها من المطلوبات أيا كانت طبيعتها التي قد نتكدها بسبب:
 - دخولك إلى الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت واستعمالها
 - صدور تصرف بناء على تعليمات من المفوض
 - فشل المفوض في الامتثال لمتطلبات الأمن ومستلزماته بموجب هذا البند
 - تكبدنا لأي تكاليف أو خسائر أو نفقات نتيجة إدخالك معلومات خاطئة أو احتيالية في أحد التوجيهات
 - صدور تصرف من جانبك يتسم بالإهمال أو الاحتيايل
 - دخول طرف ثالث إلى حسابك من خلال الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت أو تقديم التوجيهات من قبلك أو قيامنا بتنفيذ التوجيهات أو التأخر في تنفيذها أو الامتناع عن تنفيذها بناء على توجيهات صادرة منك حسب التزامنا بواجباتنا وممارستنا لحقوقنا بموجب هذه الشروط والأحكام.
 - لا يكون البنك مسؤولاً عن أي تكاليف أو خسائر أو أضرار أيا كانت طبيعتها وسواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة أو احتمالية قد تتكدها الشركة كنتيجة لما يلي:
 - عدم توفر الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت أو أي خدمة مرتبطة بها جزئيا أو كليا لأي سبب من الأسباب ويشمل ذلك دون حصر الصيانة الضرورية أو التغيير الجذري أو الإصلاح أو التبديل أو أي عطل في الأنظمة أو عمليات التشغيل.
 - أي استخدام غير مصرح به أو احتيايل لاستخدام الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت يصدر عن المفوض
 - تنفيذ التوجيهات أو التأخر في تنفيذها أو الامتناع عن تنفيذها بموجب توجيهات صادرة من قبل البنك إلا إذا كان الضرر ناجم عن خطئنا، إهمالنا الجسيم أو سوء سلوكنا العمدي، (وفي هكذا حالات تقتصر مسؤوليتنا على سداد الفائدة عن فترة التأخير).

- iv. عدم القدرة على أداء الالتزامات بموجب هذه الشروط والأحكام بسبب الإهمال الجسيم أو الاحتيال
- v. أي فعل، أو خطأ، أو امتناع، أو فشل أو تأخير صادر من أي طرف ثالث
- vi. أي بيانات غير صحيحة تم إرسالها عبر الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت
- vii. أي فعل، أو خطأ، أو امتناع، أو فشل أو تأخير صادر من أي طرف ثالث في ما يتعلق بأي حساب خاص بك أو أي توجيه أو معاملة تخصك.
- viii. أي عطل في أي جهاز (سواء أكان مملوكا للبنك أم مشغلا من جانبه) أو عطب.
- ix. أي أجهزة أو برامج أو وثائق ذات صلة بها والتي يصدرها أي طرف آخر غير البنك في أي وقت للاستخدام في ما يتعلق بالخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت
- x. وجود أي فيروس كمبيوتر أو عطل في النظام
- ز) فيما يتعلق بالبطاقات:
- i. يكون حامل البطاقة الإضافية مسؤولاً عن جميع الالتزامات بموجب تسهيلات البطاقة
- ii. لا تكون أي مطالبات من قبل حامل البطاقة ضد أي تاجر موضوعاً لأي دفاع أو دعوى فرعية ضد البنك
- iii. لا يضمن البنك السلع أو الخدمات المشتراة باستخدام البطاقة ولا يكون طرفاً في أي نزاعات بين حامل البطاقة والتجار أو شركات التأمين أو الغير.
- iv. لا يكون البنك مسؤولاً عن أي تصرف أو تعهد أو ضمان مقدم من قبل أي تاجر أو عن أي فشل في التسليم أو أي تحريف احتيالي أو أي إخلال من قبل التاجر أياً كان نوعه ويتنازل حامل البطاقة صراحة عن أي حق قد يكون له ضد البنك أو أي من الشركات التابعة له فيما يتعلق بالمعاملة
- v. يعتمد تقديم تسهيلات البطاقة على جهات أخرى من مقدمي خدمة البطاقة ووكلائها، ولا يضمن البنك استمرار العلاقة مع مقدمي خدمة البطاقة أو ووكلائها.
- ح) أدخل البنك ضوابط جديدة لمراقبة المعاملات على أساس رصد عوامل الاحتيال التي قد تقع عند إجراء المعاملات الخاصة ببطاقة الائتمان أثناء التفويض بها، إذا لم يتقيد حامل البطاقة، أثناء سفره في الخارج، بهذه الضوابط الرقابية، فلن يتحمل البنك أي مسؤولية تجاه أي معاملات احتيالية أو مشبوهة تم إجراؤها بالبطاقة ويتحمل حامل البطاقة كامل المسؤولية عن إجراء مثل هذه المعاملات.
- ط) لا يتحمل البنك التجاري ومراسلوه أي مسؤولية عن تقديم كافة أوامر و/أو مستندات السحب، السندات الإذنية، الكمبيالات والأوراق التجارية الأخرى المقدمة من قبل صاحب الحساب.
- ي) لا يتحمل البنك التجاري أي مسؤولية عن تقديم أو عدم قبول الشكوى أو عدم الدفع وإرسال الإشعارات المتعلقة بذلك، تمهيداً لاتخاذ الإجراءات القانونية لفرض سداد قيمة الأوراق التجارية المحولة للبنك التجاري كضمانات مصرفية أو كفالات أو لأي سبب آخر أياً كان نوعه.
- س) من المعلوم أن التكنولوجيا المستخدمة في تنفيذ التوجيهات قد تتعرض لمشاكل تقنية وقد تتأثر بالفيروسات أو الرموز الضارة أو المدمرة أو التخريبية والتي قد تؤدي إلى تأخير تنفيذ التوجيهات أو إلى حدوث عطل شامل في عملية استلام وتنفيذ التوجيهات، لا يتحمل البنك أي مسؤولية أياً كان نوعها تنجم عن أي تأخير أو تعطيل من هذا القبيل.
- ع) لا يستبعد البنك أو يحد من المسؤولية عن خسارة الفائدة على الأرصدة الدائنة للشركة أو الفائدة المترتبة على الأرصدة المدينة نتيجة التعليمات صادرة عن المفوض وأنجزها البنك مخلاً بواجباته تجاه الشركة المذكورة.
- ف) لا يكون البنك مسؤولاً تجاه الشركة عن أي خسائر أو أضرار ناجمة عن استخدام المفوض للخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت إذا كانت خسائر في الأرباح وفقدان للبيانات سواء كان أو لم يكن لدى البنك علم بإمكانية حدوث مثل هذه الخسائر أو الأضرار.
- ص) ليس في هذه الشروط والأحكام ما يحد من مسؤولية البنك عن الإهمال الجسيم أو الاحتيال.

15- الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت :

- أ) سنعمل قدر الإمكان جاهدين وبقدر المستطاع على توفير الخدمة المصرفية للشركات عبر الإنترنت إلا أن متطلبات الصيانة أو الضغط المتزايد على النظام أو غيرها من الأسباب الخارجة عن إرادتنا قد تتسبب في انقطاع الخدمة.
- ب) أنت توافق على أننا نقدم لك رخصة مؤقتة غير حصرية وغير قابلة للنقل من أجل استخدام الخدمة المصرفية للشركات عبر الإنترنت وهذه الرخصة هي فقط للاستخدام المفوض به للخدمة، كل المعلومات والعلامات التجارية والأسماء الواردة على الموقع هي ملك لنا وأنت توافق على:
1. ألا تستعمل هذه المعلومات إلا للدخول للخدمة المصرفية للشركات عبر الإنترنت واستخدامها؛
 2. ألا تنسخ أو تباع أو تنتقل أو تُؤجر من الباطن أو ترخص أو تنقل هذه المعلومات لأي طرف ثالث؛
 3. ألا تحاول الغاء أو عكس أو التلاعب بالنظام أو البرامج المتعلقة بالخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت.
- ج) عليك أن تستخدم حاسوبك الخاص أو أي جهاز آخر مملوك لك للدخول إلى الخدمة المصرفية للشركات عبر الإنترنت واستخدامها.
- د) أنت مسؤول عن ملاءمة حاسوبك للخدمة المصرفية للشركات عبر الإنترنت ووجود البرامج الأمنية الضرورية
- هـ) عند استخدام الخدمة المصرفية للشركات عبر الإنترنت، يجب عليك:
- 1- التأكد من أن الحاسوب أو أي جهاز مملوك لك، والذي يتم استخدامه للدخول إلى الخدمة المصرفية الإلكترونية، خال من الفيروسات ومحمي تماماً من فيروسات الكمبيوتر
 - 2- أن تتحمل المسؤولية القانونية من دون قيد أو شرط عن كافة التوجيهات
 - 3- أن تراجع بشكل مستمر كافة كشوف الحسابات وتخطر البنك فوراً عند اكتشاف أي تفاوت
 - 4- ألا تتلاعب أو تعطل البيانات أو البرامج أو الإجراءات الأمنية الخاصة بالخدمة المصرفية للشركات عبر الإنترنت أو تشرع في ذلك
 - 5- أن تتأكد من توفير رصيد كاف في حسابك لتنفيذ أي توجيه
 - و) يحق لنا تجميد أي خدمة من دون إشعار مسبق عند الحاجة أو الضرورة
 - ز) يحق لنا تقييد أو إيقاف استعمالك للخدمة المصرفية للشركات عبر الإنترنت في أي وقت ولأي سبب بعد إخطارك.
- ح) «من المفهوم أن جميع البنود والشروط التي تنطبق على الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت بما في ذلك جميع الالتزامات الملزمة تنطبق على الخدمات المصرفية للشركات عبر الجوال، وأنك قد قرأت وقبلت جميع الشروط والأحكام المذكورة ويجب أن تكون ملزماً تماماً بها عند استخدام الخدمات المصرفية للشركات عبر الجوال».

ط) يتمكن العملاء الذين تم تسجيلهم في الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت من الوصول تلقائياً إلى الخدمات المصرفية للشركات عبر الهاتف المحمول
 ي) قد يختلف سقف المعاملات المطبق على الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت عن سقف الخدمات المصرفية للشركات عبر الهاتف المحمول من وقت لآخر وقد لا يكون هو نفسه

١٦- إجراءات أمنية

أ) أنت ملزم بالإجراءات والمتطلبات الأمنية الأخرى التي قد نخطرك بها من وقت إلى آخر.
 ب) وفقاً لهذه الشروط والأحكام ودون المساس بحقوقنا بموجبها، سنتخذ كافة الإجراءات العملية المعقولة للتأكد من أن نظامنا الخاص بالخدمة المصرفية للشركات عبر الإنترنت آمن بشكل كافٍ وأن نسعى لمعالجة المخاطر عند تشغيل الأنظمة مع الأخذ بعين الاعتبار القوانين، التعليمات والأعراف السائدة لدى البنوك من وقت لآخر.
 ج) أنت ملزم بضمان:
 ١. قيام المفوضين بالحفاظ على هوية المستخدم وكلمة المرور في أمان وسرية في جميع الأوقات.
 ٢. أن تحتفظ برقم الحساب ورقم البطاقة والرقم السري بصورة سرية في كل الأوقات، واتخاذ جميع الخطوات المعقولة لمنع الوصول غير المصرح به إليها واستخدامها.
 د) يجب عليك أنت والمفوضين إخطار البنك فور حصول أي دخول غير مصرح به إلى الخدمة عبر الإنترنت أو أي تعليمات غير مصرح بها يعلم المندوب بأمرها أو يشتبه في حصولها، أو إذا كان المفوض يشتبه في أن شخصاً آخر يعرف كلمة السر الخاصة بالمفوض. إذا حدث هذا، يجب على المفوض تغيير كلمة المرور الخاصة به على الفور من خلال الخدمة عبر الإنترنت. يجوز للبنك أن يطلب من المفوض مساعدة البنك والشرطة في محاولة استرداد أي خسائر قد تقع بسبب الوصول غير المصرح به إلى الخدمة عبر الإنترنت. يجوز للبنك الإفصاح عن معلومات حول الشركة أو حسابات الشركة إلى الشرطة أو أطراف ثالثة مخولة أخرى إذا كان البنك يعتقد أن ذلك سيساعد على منع حدوث الخسائر أو استردادها.
 هـ) على العميل إتلاف إشعار رقم التعريف الشخصي المقدم له من قبل البنك التجاري بعد استلامه مباشرة. أي تسجيل لرقم التعريف الشخصي يجب أن يكون غير قابل للكشف ويجب الاحتفاظ به بعيداً عن البطاقة.
 و) يجب على العميل أن يقوم على الفور بإبلاغ البنك التجاري إذا اشتبه أو اكتشف أن رقم الحساب، رقم البطاقة أو رقم التعريف الشخصي قد تم الاطلاع عليه من قبل أي طرف ثالث أو إذا فقدت أو سُرقت البطاقة، ويجوز أن يُطلب منه، وفقاً لتقدير البنك التجاري، تقديم إشعار مكتوب بذلك يشتمل على كافة التفاصيل ذات الصلة والمستندات الداعمة للواقعة (إن وجدت). سيقوم البنك بتجميد حسابات صاحب الحساب والترتيب لإصدار رقم تعريف شخصي جديد حسبما تقتضي ظروف الحال.
 ز) يجوز تحميل العميل برسوم استبدال البطاقة المفقودة أو المسروقة.
 ح) إذا تم العثور على البطاقة المفقودة أو المسروقة بعد إبلاغ البنك التجاري بفقدانها أو سرقته، فيجب عدم استخدام البطاقة وإعادتها على الفور للبنك التجاري.
 ط) يكون صاحب الحساب مسؤولاً لوجهه عن أي معاملات تتم عبر الحساب قبل قيامه بإبلاغ البنك التجاري عن كشف أو فقدان أو سرقة أي بطاقة و/أو رقم تعريف شخصي. لا يكون صاحب الحساب مسؤولاً عن أي معاملات لاحقة غير مفوض بها بعد قيامه بإبلاغ البنك بأي مما سبق ذكره ومروور وقت معقول يكفي لتجميد الحسابات، ما لم يثبت البنك التجاري أن صاحب الحساب قد تصرف بصورة احتيالية.
 ي) لأغراض أمنية، إذا أراد حامل البطاقة تغيير الرقم السري الخاص ببطاقته، فينصح بعدم تغيير الرقم السري إلى رمز مشابه لأي رمز آخر تم استخدامه في أي بطاقة أخرى كانت لديه. ولا يكون البنك مسؤولاً عن أي تكاليف أو خسائر أو أضرار أياً كانت يتكبدها حامل البطاقة من جراء تغيير الرقم السري ويشمل ذلك دون حصر الإفصاح عن الرقم السري أثناء عملية تغييره.

١٧- الرسوم والنفقات

أ) تكون كافة الرسوم والنفقات المفروضة حسب التسعيرة المعتمدة لدينا ويمكن معرفتها عبر الاطلاع على تعريف الرسوم الخاصة بنا.
 ب) أي رسوم أو نفقات غير مستردة وسيتم خصمها مباشرة من حسابك. في حال عدم توفر رصيد كافٍ في الحساب، سنلجأ إلى حق التسوية.
 ج) يحق لنا تقاضي رسوم أو نفقات إصدار، تجديد أو استبدال البطاقات، الدفعات النقدية المقدمة، تجاوز حد الائتمان، تفويض وتنفيذ أي معاملة أو خدمة مصرفية أخرى تقدم لك.
 د) تخضع المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية لسعر الصرف المعتمد من قبلنا.
 هـ) لا يتم حالياً تقاضي أي رسوم مقابل استخدام البطاقات في أجهزة الصراف الآلي الخاصة بالمؤسسات المالية الأخرى ولكننا نحتفظ بالحق المطلق في فرض مثل هذه الرسوم في أي وقت.

١٨- السجلات وكشوف الحساب

أ) لن يتم إصدار كشوفات أو سجلات مطبوعة فيما يتعلق بحساباتك أو توجيهاتك.
 ب) يجب مراجعة كشوف الحسابات والسجلات بشكل منتظم وإبلاغنا على الفور أو خلال ١٥ يوماً من تاريخ اكتشاف أي تفاوت أو اختلاف فيها. ستعتبر الكشوفات والسجلات صحيحة وصادقة إذا لم تقم بإبلاغنا بالتفاوت أو الاختلاف خلال ١٥ يوماً.
 ج) تعتبر كشوف حساباتك المصرفية وسجلاتنا سجلات رسمية لكافة التوجيهات وتشكل دليلاً قاطعاً على صحة التوجيهات والمعاملات الخاصة بالخدمة المصرفية الإلكترونية ويمكن استخدامها كدليل في أي إجراءات قضائية.
 د) توافق على عدم الاعتراض على قبول سجلات البنك كأدلة في أي إجراءات قانونية إذا كانت هذه السجلات غير أصلية، أو غير مكتوبة، أو هي وثائق أنتجها كمبيوتر.

١٩- فقدان أو سرقة اسم المستخدم وكلمة السر

أ) إذا اشتبهت أو اكتشفت أن اسم المستخدم وكلمة السر قد تم الاطلاع عليهما من قبل طرف ثالث، فيجب عليك إبلاغنا فوراً بذلك عبر الاتصال بمركز خدمة العملاء إذ يتم إيقاف الدخول إلى الخدمة المصرفية للشركات عبر الإنترنت وإجراء ترتيبات تمكنك من اختيار اسم مستخدم بديل.

(ب) قبل إخطارنا مسبقاً وفقاً للمادة المذكورة أعلاه، لن نتحمل مسؤولية أي معاملات غير مفوض بها تمت في حسابك. بعد إخطارنا وفقاً للمادة المذكورة أعلاه ومنحنا الوقت الكافي لاتخاذ الإجراءات اللازمة، فلن تكون أنت مسؤولاً عن أي معاملات لاحقة غير مفوض بها إلا إذا كان تصرفك يتسم بالاحتياط أو الإهمال.

(ج) تقر وتوافق على حقنا في القيام بالإفصاح عن أي معلومات عنك أو عن حساباتك للشرطة أو أي طرف ثالث إذا اعتقدنا أن ذلك سيؤدي إلى منع وقوع خسائر أو استرداد تعويضات على خسائر وقعت بالفعل.

٢٠- الرسائل عبر الإنترنت:

(أ) خدمة الرسائل الإلكترونية تخولك إرسال واستلام رسائل آمنة عبر الخدمة المصرفية للشركات عبر الإنترنت.

(ب) لا يجوز لك إرسال الرسائل الإلكترونية التالية:

١. الرسائل المتعلقة بمسائل متاحة لها خدمة خاصة ضمن الخدمة المصرفية الإلكترونية (مثل دفع مبلغ معين)
 ٢. الرسائل التي تتطلب اتخاذ إجراءات مباشرة
 ٣. الرسائل المحتوية على طلبات ذات طبيعة تتعلق بالمعاملات
 ٤. الرسائل حول فقدان أو سرقة الشيكات أو بطاقات الائتمان أو بطاقات الصراف الآلي
 ٥. الرسائل نيابة عن طرف ثالث أو المتعلقة بمعاملة مع طرف ثالث
 ٦. الرسائل العدوانية أو المستهترة أو غير اللائقة
- إذا لم تلتزم بالشروط والأحكام أعلاه سيتم إنهاء الخدمة المصرفية عبر الإنترنت الخاصة بك.
- (ج) قد نرسل لك رسائل إلكترونية بخصوص أي حساب/حسابات أو منتج أو خدمة مقدمة لك من قبلنا.

٢١- إيقاف أو إنهاء الخدمة المصرفية للشركات عبر الإنترنت

(أ) بإمكانك إغلاق حساباتك في أي وقت بعد إخطارنا خطياً بذلك.

(ب) يمكن إنهاء العمل بالخدمة المصرفية للشركات عبر الإنترنت، أو أي خدمة أو بطاقة في أي وقت من قبلك بعد إخطارنا خطياً بذلك بمدة لا تقل عن ٣٠ يوماً. يسري مفعول الإنهاء من قبلك بعد انتهاء اليوم الأخير من الإخطار وقد يكون سريان الإنهاء مرتبطاً (في حال انطبق ذلك) بإعادة البطاقة إلينا وعمل تسوية نهائية بالمبالغ المستحقة عليك بسبب استخدام البطاقة أو أي حساب أو خدمة.

(ج) بإمكانك إنهاء الخدمة المصرفية للشركات عبر الإنترنت في أي وقت بعد إخطارنا خطياً بذلك.

(د) قد نعدم إلى إغلاق حسابك وإنهاء الخدمة المصرفية للشركات عبر الإنترنت في أي وقت حسب تقديرنا المطلق وسنقوم ببذل قصارى جهدنا لإخطارك بذلك.

(هـ) يجب ألا يؤدي إنهاء الخدمة المصرفية للشركات عبر الإنترنت إلى تعطيل تنفيذ أي توجيهات صدرت قبل تاريخ الإنهاء.

(و) يحق للبنك إيقاف أي خدمة نقدمها لك ضمن الخدمة المصرفية للشركات عبر الإنترنت بدون إخطار حيثما وجدنا ذلك ضرورياً أو مستحسناً.

(ز) يحق للبنك في أي وقت إيقاف حسابك، أو خدمة أو بطاقة مرتبطة بخدمة بموجب إخطار كتابي بذلك موجّه لك.

(ح) يحق للبنك الحصول على كافة الرسوم والأموال الأخرى المستحقة إلى تاريخ إنهاء الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت ويحق له خصم أي مبلغ مستحق الدفع من أي مبالغ يكون البنك ملزماً بتحويلها إلى الشركة.

(ط) يحتفظ البنك بالحق، وحسب تقدير المطلق، بسحب، إغلاق، عدم تجديد أو إيقاف أي من حساباتك أو جميعها، أو الخدمات أو البطاقات في أي وقت وتحويل الرصيد المدين إلى حساب يُسمى "حساب قيد التحصيل" على أن يخضع للفائدة المركبة حسب معدل السحب على المكشوف الخاص بالبنك التجاري اعتباراً من تاريخ إغلاق أو تجميد الحساب إلى تاريخ السداد الكامل والنهائي لكافة الأرصدة المدينة.

(ي) يجوز للبنك التجاري أن يطلب بموجب إشعار مكتوب السداد الفوري لكل الأرصدة المدينة القائمة مع أي فوائد، رسوم ونفقات مستحقة للبنك التجاري بغض النظر عن امتلاك البنك التجاري لأي ضمانات أو كفالات بشأنها.

(ك) يجب ألا يؤثر إغلاق الحسابات، أو الخدمات، أو البطاقات من قبل البنك التجاري أو صاحب الحساب على الحقوق والالتزامات المترتبة قبل الإغلاق المعنى.

(ل) يخضع إغلاق الحسابات لتعميم مصرف قطر المركزي رقم ٣٠ / ٢٠٠٩ المتضمن لتوجيهات الهيئة العامة لشؤون القاصرين / إدارة التركات أو تعليمات محدّثة من مصرف قطر المركزي.

(م) وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي، فإن الحسابات الجارية، وحسابات الودیعة تحت الطلب والودیعة لأجل التي لا يتم تشغيلها لمدة سنة وخمس سنوات ميلادية على التوالي سوف تعتبر حسابات جامدة، وسيتم تحويل أرصدة هذه الحسابات إلى الهيئة العامة لشؤون القاصرين / إدارة التركات بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بعد مرور ١٠ سنوات من تاريخ رصد آخر حركة تمت في الحساب المعنى.

(ن) أي بطاقة تصدر لك أو لموفوّضيك أو حاملها تكون ملكيتها وستبقى من حق البنك التجاري ويجب، عند سحب، أو إيقاف، أو تعليق، أو إنهاء البطاقة أو الخدمة المرتبطة بها البطاقة، إعادتها إلى البنك التجاري.

(ش) عند صدور إشعار بإعادة البطاقة، فلا يجوز استخدام البطاقة اعتباراً من تاريخ استلام الإشعار.

(ك) يجب ألا يؤثر أي سحب أو تعليق أو وقف أو الغاء للبطاقة أو التسهيلات المقدمة بموجبها على المسؤوليات المترتبة على حامل البطاقة لصالح البنك فيما يتعلق بالبطاقة أو هذه الشروط والأحكام.

(ل) يظل حامل البطاقة مسؤولاً عن أي نفقات خاصة بالبطاقة بما في ذلك قيمة المعاملات أو الرسوم أو النفقات لمدة (٩٠) يوماً من تاريخ سريان الإنهاء.

٢٢- تفويض الشركة

(أ) يمكن / يجب على الشركة تحديد شخصين من موظفيها ليكونا «مفوّضين (أو مستخدم واحد)» عن الشركة في استخدام الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت وإرسال التوجيهات نيابة عن الشركة (عند إضافة مستخدم واحد وتوقيع رسالة التفويض، فإنك توافق على مخاطر إجراء المعاملات عن طريق الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت بوصفك مالكاً لجزئتين من الحقوق أي: الإنشاء والتدقيق). يجب أن يُخطر البنك بالأسماء عبر طلب استخدام الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت، في حال لم تكن هذه الأسماء مُدرجة على السجل التجاري الخاص بالشركة فإن البنك سيطالب تزويده بقرار صادر عن مجلس إدارة الشركة بصيغة مقبولة لدى البنك تتوافق مع عقد تأسيس الشركة أو ما يعادله من وثائق رسمية يحدّد أسماء الأشخاص الذين تم اختيارهم «مفوّضين» ومصرّح لهم باستخدام الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت نيابة عن

الشركة. يجب أن ينص قرار مجلس إدارة الشركة على أسماء المفوضين صراحة وماهي صلاحياتهم والقيود المفروضة عليهم. ويجب أن يتم تقديم الأسماء قبل منح الشركة الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت وقبل منح التصريح باستخدامها من قبل المفوضين.

٢٣- أعطال الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت

(أ) في حال حدوث عطل في الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت يقوم البنك باتخاذ كافة الخطوات المعقولة لإصلاح العطل في الخدمة و/أو إعادة إرسال أو تنفيذ أي توجيهات دون تكلفة إضافية على الشركة.
(ب) في حال قيام البنك بفرض أية تكاليف على الشركة وتم النص صراحة على أنها مقابل خدمة معينة غير مدرجة أو غير متاحة حالياً ضمن الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت، يلتزم البنك بتعويض الشركة عن قيمة هذه التكلفة فقط. بخلاف سداد أي تكاليف كما هو مبين في هذا النص فلن يكون هناك أي التزام إضافي على البنك تجاه الشركة.

٢٤- تراخيص وتشفير البرمجيات

(أ) لن تتمكن الشركة من استخدام الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت ما لم تتمتع البرمجيات التي تستخدمها الشركة بحد أدنى من التشفير.
(ب) تُقر الشركة بتقيدها بالأحكام الخاصة بالتراخيص أو أي اتفاقية مماثلة والتي تحكم استخدام أية برمجيات تتيح لها الدخول إلى الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت.
(ج) يجب أن تكون الشركة على اطلاع على قيود التصدير الخاصة بأية برمجيات تستخدم في الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت ويجب أن تلتزم بها وتحديث معلوماتها بانتظام حول مثل هذه القيود وغيرها من الشروط الخاصة بتراخيص البرمجيات أو غيرها من الاتفاقيات الخاصة بذلك عبر متابعة الموقع الإلكتروني الخاص بنشر هذه البرمجيات.
(د) يستخدم البنك مستوى عالٍ من التشفير وعليه يجب على الشركة طلب المشورة من ذوي الاختصاص في نطاق المنطقة التي تستخدم فيها الشركة الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت للتأكد من إمكانية إدخال أو إخراج هذه البرمجيات المشفرة من البلد أو البلاد المعنية وبدون أي خرق للقوانين السارية هناك.

٢٥- الإشعارات

(أ) يمكن إرسال أية إشعارات أو خطابات من البنك للشركة بموجب هذه الشروط والأحكام كتابة أو عبر الخدمات المصرفية عبر الإنترنت. وتعتبر هذه الإشعارات والخطابات قد تم تسليمها للشركة:
١. في حال تم إرسالها بالبريد العادي، بعد ٤٨ ساعة من إرسالها إلى آخر عنوان للشركة لدى البنك، و
٢. إذا تم إرسالها عبر الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت فعند إقرار المفوض باطلعه على مثل هذه الإشعارات والخطابات عبر الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت.
(ب) يجب على الشركة إخطار البنك مباشرة بأي تغيير في عنوانها و/أو وضعيتها القانونية. تعتبر كافة الإشعارات القضائية و/أو غيرها سارية المفعول عند إرسالها إلى العنوان الخاص بك المذكور في طلب الخدمة، أو إلى أي عنوان آخر يتم إخطارنا به فيما بعد.
(ج) أي إشعارات أو مخاطبات توجه إلينا على العنوان التالي:
البنك التجاري (ش.م.ع.ق.)
ص.ب.: ٣٢٣٢، الدوحة - قطر.
وعلى رقم الهاتف الخاص بنا في حال أي استفسارات، تفعيل البطاقات أو الإبلاغ عن سرقة/فقدان البطاقات وهو +٩٧٤ ٤٤٤٩ ٠٠٠٠
(د) يحق للبنك تحميل الشركة بأي مصاريف يتحملها مقابل إرسال الإشعارات (ما عدا الردود) للشركة.

٢٦- مكافحة غسل الأموال والعقوبات

(أ) تتفهم الشركة أن فتح الحساب والاستفادة من التسهيلات التي يقدمها البنك يخضع لتقديم الشركة لجميع المعلومات المطلوبة من قبل البنك واللازمة وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي ولوائح وسياسات البنك لمكافحة غسل الأموال. وإذا لم يتم استيفاء المعايير في هذه المعلومات، أو تبين أن المعلومات المقدمة غير صحيحة أو احتيالية، فإن البنك له الحق المطلق في رفض تقديم الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت، أو أي حساب، أو أي بطاقة أو أي تسهيلات للشركة. في حال وجود اشتباه حول تورط الشركة في غسل الأموال، وتمويل الإرهاب أو أنشطة غير قانونية أخرى، يتم إخطار مصرف قطر المركزي بكل هذه الشكوك، وربما يطلب مصرف قطر المركزي من البنك التحفظ على الأموال المحولة إلى حسابات الشركة أو الموجودة فيها.
(ب) قد تتعرض لعقوبات أو حظر من قبل مصرف قطر المركزي أو أي منظمة دولية. يحق للبنك عدم قبول أي توجيهات أو رفض أداء أي دفعات من أو إلى حساب قد تؤدي بالبنك إلى خرق مثل هذه العقوبات أو الحظر.
(ج) الأموال المدفوعة من أو إلى حسابك قد يتم مصادرتها أو حصرها من قبل مصرف قطر المركزي أو أي منظمة دولية إذا التعليمات الخاصة بك تسبب لك و/أو لنا في خرق العقوبات أو الحظر المفروض من قبل مصرف قطر المركزي أو أي منظمة دولية. في هذه الحالة ليس لدينا المسؤولية لرد أو تعويضك عن أية أموال تم مصادرتها أو حصرها.

٢٧- الأهلية

(أ) تخضع الموافقة على منح بطاقة، الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت، حساب أو تسهيلات أخرى لتعبئة الطلب اللازم لذلك، وتقديم المعلومات المطلوبة والمستندات الداعمة والتقييد التام بكافة المعايير والسياسات الخاصة بالبنك التجاري ومصرف قطر المركزي.
(ب) يحق لنا رفض أي طلب دون إبداء أي أسباب.

٢٨- البطاقات

(أ) يجوز إصدار البطاقات للشركة بعد موافقتنا على طلب الشركة الخاص بذلك، وتكون البطاقات التي يحملها حامل البطاقة الإضافية مشروطة باستمرار علاقة البطاقة بين البنك وحامل البطاقة الرئيسية.
(ب) يجب استخدام البطاقة وفقاً لهذه الشروط والأحكام، وأي شروط وأحكام إضافية سارية على البطاقة الفردية، وأي شروط إضافية للحساب وأي شروط وأحكام منصوص عليها في استمارة طلب البطاقة.

(ج) يجب أن يقوم حامل البطاقة بالتوقيع عليها فور استلامه لها ولا يجوز استخدام البطاقة إلا :

١. من قبل حامل البطاقة المحدد الذي يظهر اسمه على وجه البطاقة.

٢. وفقاً للشروط السارية.

٣. ضمن حد البطاقة الائتماني.

٤. خلال مدة سريان البطاقة الموضحة عليها.

(د) تخضع البطاقة لحد الائتمان الذي يقرره البنك. يجوز للبنك أن يقوم، من وقت لآخر، بزيادة أو تخفيض الحد الائتماني وفقاً لتقديره الخاص.

سيتم إخطار حامل البطاقة بأي تغيير على حد الائتمان الخاص به.

(هـ) تجدد البطاقات تلقائياً قبل انتهاء مدة سريانها إلا إذا أخطر حامل البطاقة البنك بخلاف ذلك خلال مدة ٤٥ يوماً على الأقل

قبل تاريخ انتهاء البطاقة.

(و) تظل جميع البطاقات الصادرة من البنك ملكاً له ويجب إعادتها إلى البنك عند الطلب أو عند إلغاء البطاقة.

٢٩- المعاملات

(أ) لا يجوز إجراء المعاملات إلا على الأجهزة التي تقبل البطاقة.

(ب) تعتبر المعاملات التي تجرى باستخدام البطاقة معاملات أجريت بشكل صحيح بواسطة حامل البطاقة.

(ج) يقبل حامل البطاقة بدون قيد أو شرط جميع المعاملات والرسوم والنفقات المقررة عليها ما لم يخطر حامل البطاقة البنك بخلاف ذلك.

(د) إذا كان هناك حاملي بطاقات رئيسية وإضافية، تكون المعاملات التي يجريها أحدهم ملزمة لكل حاملي البطاقات الآخرين وسيتم توثيقها في

كشف حساب بطاقة واحد.

(هـ) سيحدد البنك حدود يومية للمعاملات التي تُجرى بواسطة البطاقة، بما في ذلك مبالغ المعاملات وعددها ولن يتم التفويض بإجراء المعاملات

التي تتجاوز الحد الائتماني.

(و) سيتم تحويل المعاملات التي أجريت خارج قطر من العملة الأجنبية إلى الريال القطري في وقت إجراء المعاملة باستخدام سعر الصرف السائد

لدى البنك في ذلك الوقت.

(ز) المعاملات التي يتعذر إيقافها في الوقت المناسب سيتم إجراؤها باعتبار أن التفويض بها قد صدر بشكل صحيح وسيتم خصم الرسوم المقررة

عليها من الحساب.

(ح) لن يتم تنفيذ المعاملات إذا كانت الأرصدة غير كافية في الحساب. عند احتساب الأرصدة المتوفرة، سيأخذ البنك في الاعتبار أي رسوم

مستحقة وأي أرصدة مضافة لحساب البطاقة أو مخصومة منه.

(ط) يجوز للبنك رفض تنفيذ أي معاملة، إذا كان لديه سبب يدعو للاعتقاد بأن المعاملة المعنية قد تكون إحتيالية أو غير مشروعة.

(ي) يتم خصم الرسوم والنفقات المقررة من الحساب فور إجراء أي معاملة.

(ك) لن تضاف أي مبالغ مستردة من أي تاجر إلى الحساب إلا بعد استلام البنك فعلياً للمبالغ المستردة.

(ل) تُثبت المعاملات التي تجرى باستخدام البطاقة بأثر البطاقة وتوقيع حامل البطاقة أو ظهور بيانات البطاقة على قسيمة النفقات أو الفاتورة.

وفي حالة شراء حامل البطاقة أي سلع أو خدمات لا يترتب عليها ظهور أثر البطاقة أو التوقيع، فإن إثبات التسليم أو أي مستندات داعمة من التاجر

ستعتبر مقبولة كدليل على الشراء. ويُنصح صاحب البطاقة بأن يحتفظ بأي صور فوتير وأي مستندات داعمة تتعلق بأي معاملة كدليل على إجراء

المعاملة وعلى قيمتها.

(م) في حال حدوث نزاع حول أي معاملة، يجب على حامل البطاقة أن يعيئ طلب معاملة محل نزاع ويوقع عليه ويعيده للبنك مع المستندات

الداعمة المطلوبة وذلك خلال (٣٠) ثلاثين يوماً من تاريخ إرسال الكشف الذي يبين المعاملة المتنازع عليها، وذلك من أجل تمكين البنك التجاري من

التحقيق في النزاع. وتفادي تعطيل أو إنكار حق استرداد مبلغ المعاملة محل النزاع. لن يتم التعامل مع أي نزاع معاملة تتم إنثارته بعد مرور القيد

الزمني المذكور أعلاه.

(ن) يضيف البنك إلى حساب حامل البطاقة قيمة المبالغ المستردة فيما يتعلق بأي معاملة عندما يتسلم البنك فعلياً المبالغ المستردة

من التاجر.

٣٠- السداد

(أ) يتعهد حامل البطاقة بأن يسدد للبنك قيمة كافة المعاملات بما في ذلك الرسوم والنفقات المقررة الناشئة عن استخدام البطاقة.

(ب) ستظهر القيمة المستحقة على كشف الحساب، إضافة إلى القيمة الإجمالية المستحقة، تخضع كافة الأرصدة الموجودة في حساب

البطاقة إلى رسوم خدمة ستستحق تلقائياً خلال فترة كل كشف حساب وستظهر في كشف الحساب التالي. يحق للبنك وفقاً لتقديره المطلق

إنهاء حق حامل البطاقة في السداد الجزئي والمطالبية بالسداد الفوري لكافة المبالغ المستحقة دون أي إشعار مسبق.

(ج) إذا اختار صاحب البطاقة سداد الدفعات على أقساط عن طريق سداد مبلغ الحد الأدنى المستحق حسبما هو محدد في كشف حساب

البطاقة، عندها سيتم ترحيل الرصيد المتبقي بشرط عدم قيامك بتجاوز الحد الائتماني.

(د) يتم إجراء معاملات السداد التي يقوم بها صاحب البطاقة بوصفها سداداً لقيمة معاملات بترتيب زمني وفقاً لتاريخ المعاملة.

(هـ) تخضع الدفعات التي لم تسدد للبنك أو التي لم تسدد في تاريخ الاستحقاق إلى رسوم فائدة تأخير تسدد شهرياً على الرصيد المستحق غير

المدفوع. وسيحدد البنك رسوم فائدة التأخير وفقاً لتقديره الخاص ويتم إخطار حامل البطاقة بها من وقت لآخر.

(و) يظل حامل البطاقة مسؤولاً لوجهه عن سداد جميع الدفعات المستحقة وفقاً للمعاملات التي تمت بموجب البطاقة بغض النظر عن أي نزاعات

تنشأ بينه وبين التاجر أو الغير أو بسبب عدم استلام كشف حساب البطاقة أو إشعار السداد لأي سبب من الأسباب.

٣١- البطاقات متأخرة السداد

إذا أصبحت البطاقة متأخرة السداد أو تم تجميدها، أو سحبها أو إنهاؤها لأي سبب، فإن حامل البطاقة سوف يفقد كافة نقاط المكافآت

المتراكمه وغير المستردة في تاريخ التأخر عن السداد، التجميد، السحب أو الإنهاء.

٣٢- استخدام بطاقة الإيداع

(أ) لقد تم إصدار بطاقة الإيداع في الحساب خصيصاً لتسهيل على صاحب البطاقة عملية إيداع الأموال الناتجة من محلات البيع بالتجزئة الخاصة

به في أي وقت مناسب عبر جهاز صراف آلي من البنك التجاري في حساباته المرتبطة بالبطاقة.

(ب) جميع الإيداعات النقدية في الحساب تخضع لهذه الشروط والأحكام. واللوائح الداخلية للبنك. وأي قوانين ذات صلة. إلى جانب شروط وأحكام الطلب ذي الصلة.

(ج) تصبح الإيداعات النقدية متوفرة لصاحب البطاقة عندما يستكمل البنك معالجة المعاملة.

(د) لن توفر البطاقة عملية السحب النقدي ولا أي خدمة أخرى ذات صلة بالحساب.

(هـ) ينبغي أن يقوم صاحب البطاقة بالتحقق من جميع تفاصيل الرصيد التي تظهر على قسيمة الإيداع المطبوعة من قبل أجهزة الصراف الآلي عن طريق التحقق منها والإبلاغ عن أي اختلافات أو خلافات إن وجدت إلى البنك في يوم العمل التالي. لن يقبل البنك أي إبلاغ عن اختلافات بعد ذلك الوقت.

٣٣- التجديد

سيتم تجديد البطاقات تلقائياً عند انتهاء تواريخ صلاحيتها ما لم يطلب صاحب البطاقة خطياً خلاف ذلك خلال ٤٥ يوماً على الأقل قبل تواريخ انتهاء صلاحيتها.

٣٤- حامل البطاقة يترك العمل عند صاحب البطاقة

يقوم صاحب البطاقة بإعلام البنك كتابياً في حال أي إنهاء خدمات يترتب عليه إلغاء بطاقة حامل البطاقة أو صلاحيات موظف مَفوّض.

٣٥- تعديل هذه الشروط

يحق للبنك أن يغيّر أو يعدّل أو يضيف إلى هذه الاتفاقية وفقاً لتقديره المطلق بإرسال الاتفاقية المعدلة إلى صاحب البطاقة أو من خلال نشر الشروط المعدلة على موقعه الإلكتروني أو أي طريقة أخرى يراها البنك مناسبة. يجوز للبنك أن يقوم من وقت لآخر بفرض رسوم إضافية على أي من الخدمات المقدمة في إطار هذه الشروط والأحكام أو أي شروط وأحكام ذات صلة. تدخل هذه التغييرات أو التعديلات محل التنفيذ والتأثير اعتباراً من التاريخ الموضح فيها أو اعتباراً من تاريخ إعلانها على الموقع الإلكتروني للبنك أو نشرها وتعميمها.

٣٦- حملات التأجيل

يجوز للبنك التجاري أن يقوم، من وقت لآخر، بإجراء حملات تأجيل يتم بموجبها تأجيل سداد الأقساط الشهرية المجدولة لفترة من الزمن. بالتوقيع على اتفاقية التسهيلات، يطلب العميل من البنك تسجيله في كافة حملات تأجيل سداد الأقساط الخاصة بالتسهيلات محل الاتفاقية، على أن يخضع ذلك لشروط وأحكام حملات التأجيل المذكورة حسبما يتم إبلاغ العميل بها عبر إحدى الصحف الرئيسية أو عبر رسائل البريد الإلكتروني أو على موقع البنك التجاري أو بأي وسيلة إعلامية أخرى، ما لم يقم العميل بإخطار البنك بخلاف ذلك عند إطلاق حملة التأجيل المعنية.

٣٧- المنتجات الإضافية

يجوز للبنك التجاري أن يقوم، من وقت لآخر، بتقديم منتجات تتعلق بالتسهيلات الممنوحة لك، ويشمل ذلك دون حصر حماية القرض (المنتجات الإضافية). بالتوقيع على اتفاقية التسهيلات الممنوحة لك، يطلب العميل من البنك تسجيله في كافة المنتجات الإضافية الخاصة بها على أن يخضع ذلك لشروط وأحكام المنتجات الإضافية حسبما يتم إبلاغ العميل بها عبر إحدى الصحف الرئيسية أو عبر رسائل البريد الإلكتروني أو على موقع البنك التجاري أو بأي وسيلة إعلامية أخرى ما لم يقم العميل بإخطار البنك بخلاف ذلك عند إطلاق مثل هذا المنتج الإضافي.

٣٨- خدمات وحملات إضافية

(أ) يجوز للبنك التجاري أن يقوم من وقت لآخر بتقديم تسهيلات أو خدمات أو حملات إضافية أو معدلة تتعلق بالخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت، أو البطاقات، أو الحسابات أو التسهيلات.

(ب) تقديم مثل هذه التسهيلات أو الخدمات أو الحملات الإضافية أو المعدلة قد يتطلب قبول شروط وأحكام إضافية. يتم نشر هذه الشروط والأحكام المعنية على موقع البنك التجاري وفي مقار وفروع البنك التجاري الأخرى، وسيعتبر العميل قد اطلع، وفهم وقبل بالتقيد بالشروط والأحكام الإضافية ما لم يقم بإخطار البنك التجاري بخلاف ذلك في الوقت الملائم.

(ج) قد تتطلب الخدمات أو الحملات الإضافية أو المعدلة تقديم أو توقيع مستندات إضافية، علماً بأن عدم القيام بذلك سوف يؤدي إلى إغلاق الحسابات، البطاقات، الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت وسحب الخدمات.

٣٩- معلومات العميل

(أ) يقر العميل بأن كافة المعلومات المقدمة من قبله هي معلومات حقيقية وصحيحة ويفوض البنك التجاري بإجراء أي تحقيقات يراها ضرورية للتحقق من ذلك.

(ب) في حال تغير أي معلومة من المعلومات المقدمة للبنك التجاري ويشمل ذلك دون حصر المعلومات المتعلقة بالوضع القانوني، وضع الإقامة أو الوظيفة، يتعهد العميل بإخطار البنك التجاري بذلك على الفور وتزويده بأي معلومة من المعلومات الجديدة.

(ج) يقر العميل بحق البنك التجاري في طلب أي معلومات إضافية حسبما يكون لازماً بشكل معقول ويجب على العميل الاستجابة لأي طلب من هذا القبيل في الوقت المحدد لذلك.

(د) يقر العميل بحق البنك التجاري في الاعتماد على المعلومات المقدمة للبنك من العميل، دون التزام من البنك تجاه التحقق من صحة هذه المعلومات لغايات أمنية أو إدارة أو خلاف ذلك، وتصبح هذه المعلومات، بعد تقديمها للبنك، ملكاً للبنك.

٤٠- معلومات البنك

(أ) يمنع منعاً باتاً الاستخدام غير المفوض به للموقع والخدمات المتوفرة فيه ويشمل ذلك دون حصر الدخول غير المفوض به إلى أنظمة البنك التجاري وإساءة استخدام كلمات السر أو المعلومات المتوفرة في الموقع.

(ب) إن كافة المعلومات والمواد المتوفرة على موقع البنك هي ملك لنا وستظل كذلك ويحولنا العميل حق استعمالها لأي غرض حسب تقديرنا المطلق.

ج) إن المعلومات والمواد الموجودة على موقع البنك بما في ذلك النصوص والصور الإلكترونية والروابط والأشياء الأخرى متوفرة "على أساس حالتها الراهنة". نحن لا نضمن دقة أو كفاية أو كمال هذه المعلومات والمواد وخصوصاً فيما يتعلق بمحافظ الأوراق المالية أو أسعار الصرف ولا نتحمل مسؤولية أي خطأ أو حذف لهذه المعلومات والمواد. نحن لم نقدم أي ضمان أياً كان نوعه سواء أكان صريحاً أو ضمناً أو قانونياً بشأن صحة المعلومات والمواد ويشمل ذلك دون حصر أي ضمان بشأن عدم انتهاك حقوق الغير أو بشأن الملكية، الجودة، الملائمة للغرض المنشود والخلو من فيروسات الكمبيوتر.

د) يتحمل العميل لوجده أي تبعات سلبية تنشأ عن اعتماده على المعلومات والمواد المتوفرة على موقع البنك.
هـ) قد يشتمل موقع البنك على روابط اتصال بمواقع يوفرها أي طرف ثالث. لا نتحمل أي مسؤولية عن أي معلومات أو مواد أو منتجات أو خدمات يقدمها أو يعرضها أي طرف ثالث في موقعه المرتبط بموقعنا عبر رابط اتصال.
و) عند قيامنا بربط موقعنا مع موقع طرف ثالث، فإننا لا نتبنى أو نوصي بأي من المنتجات أو الخدمات أو المعلومات المتوفرة على ذلك الموقع كما أننا غير مسؤولين عن فشل أي منتج أو خدمة يعرضها أو يعلن عنها ذلك الموقع. قد يكون للطرف الثالث سياسة خصوصية خاصة به وقد يقدم حماية أمنية أقل من الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت الخاصة بنا.
ز) يحق لنا:

١. تغيير نظام التشغيل
٢. إضافة أو الغاء أو تغيير الخدمات والتسهيلات المتوفرة على موقع البنك، وإيقاف الخدمة المصرفية للشركات عبر الإنترنت بشكل دائم أو مؤقت.
ح) ليس من المقصود استخدام هذا الموقع أو نشره من قبل أي شخص أو شركة في أي اختصاص أو بلد آخر بشكل يتعارض مع القوانين والتشريعات المحلية في ذلك الاختصاص أو تلك البلد.

٤١- مركز خدمة العملاء

أ) يقوم البنك التجاري بإدارة مركز خدمة عملاء. يجب على العميل الاتصال بمركز الاتصال على الرقم ٩٧٤ ٤٤٩٠٠٠٠+ في حال وجود أي استفسارات عن الحسابات، التسهيلات أو الخدمات.
ب) يحق للبنك التجاري تسجيل المكالمات الهاتفية لأغراض تحسين أداء العمل أو التحقق من التوجيهات أو الردود والتسجيلات ولأغراض التدريب وضبط الجودة. تقر بالعلم وتوافق على أنه سيتم تسجيل المكالمات الواردة منك إلى البنك وأنه يمكن استخدام مثل هذه التسجيلات كدليل على توجيئه محل نزاع.

٤٢- الأسماء والعلامات التجارية

من المعلوم أن الأسماء العلامات التجارية التابعة لنا مستخدمة ومسجلة في كافة أنحاء العالم. ولبنك التجاري وللشركات والبنوك الزميلة والتابعة له حقوق أخرى في علامات تجارية وعلامات خدمة مضمنة في الموقع الإلكتروني للبنك ولتلك الشركات والبنوك، ولا يجوز لأي طرف ثالث سواء أكان شخص اعتباري أم طبيعي أن يطالب بأي حقوق في العلامات / الأسماء التجارية المذكورة أو أي حقوق ملكية فكرية متعلقة بها أياً كان نوعها.

٤٣- أحكام متنوعة

أ) يتم تطبيق هذه الشروط والأحكام جنباً إلى جنب مع أي شروط وأحكام أخرى سارية على العميل، والخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت، وحسابات العميل، وبياناته وأي تسهيلات أو خدمات مستعملة من قبله.
ب) أي تنازل من قبل البنك التجاري عن أي حق من حقوقه ناشيء عن أي إخلال من جانب العميل لا يجوز تفسيره على أنه تنازل دائم عن ذلك الحق ويجب ألا يؤثر ذلك سلباً في أي وقت آخر على حقوق البنك التجاري بموجب هذه الشروط والأحكام.
ج) لا يجوز للعميل التنازل عن حقوقه والتزاماته بموجب إتفاقيات القروض أو أي معاملات مصرفية أخرى إلى أي طرف ثالث دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من البنك.
د) لا يجوز للعميل التنازل أو نقل الأموال الموجودة في حسابه/حساباته إلى أي طرف ثالث كنوع من إجراءات الأمان دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من البنك.
هـ) إذا تقرر بطلان أو عدم قابلية تنفيذ أي نص من نصوص هذه الاتفاقية من قبل أي محكمة مختصة فإن البطلان أو عدم قابلية التنفيذ يجب ألا يضعف أو يؤثر على النصوص المتبقية التي سوف تظل كاملة السريان والفعالية.
و) يجب استعمال الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت، وحساباتك وبياناتك بحسن نية ووفقاً لهذه الشروط والأحكام، ولا يجوز استخدامها لارتكاب أي فعل احتيالي أو غير مشروع.
ز) لا يتعهد البنك بأن تكون الخدمات، أو برامج المكافآت، أو التسهيلات المتاحة لك نتيجة ترتيبات بين البنك وأطراف ثالثة سوف تستمر إلى أجل غير مسمى.

٤٤- السرية

أ) سيقوم البنك بتطبيق إجراءات الحرص المعقول لضمان سرية وخصوصية المعلومات الخاصة بالشركة والتي يتم تخزينها أو إرسالها عبر الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت أو التي يتم وصفها من قبل الشركة بالسرية، ولا يتم الإفصاح عنها لأي طرف ثالث دون الموافقة الخطية من الشركة، وعلي أي حال، تفوض الشركة البنك بالإفصاح عن معلومات تخصها وتخص حساباتها أينما تطلب ذلك التزاماً بقرار محكمة، أو لصالح هيئات حكومية أو قانونية في أي مكان في العالم أو كلما وجد البنك ذلك ضرورياً لتنفيذ توجيهات.
ب) ليتسنى للبنك توفير الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، فقد يكون من الضروري تخزين أو إرسال معلومات تتعلق بالشركة و/أو حساباتها أو بياناتها أو تسهيلاتنا عبر شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية الدولية الخاصة بالبنك أو غيرها من شبكات الاتصالات الأخرى. وتفوض الشركة البنك بموجب هذا القيام بذلك كلما وجده البنك ضرورياً لضمان فعالية تقديم الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت.
ج) لا يحق للشركة الإفصاح عن أي معلومات يزودها بها البنك سواء لأي طرف ثالث أو استخدام هذه المعلومات لأي غرض غير اللازم لوفاء الشركة بالتزاماتها بحسب هذه الأحكام.

٤٥- اللغة

حرّرت هذه الاتفاقية باللغتين العربية والإنجليزية، وفي حال وجود أي تعارض بين النصين، فإن النص العربي هو الذي يسود.

٤٦- القانون الواجب التطبيق والاختصاص

تُحكّم وتُفسّر اتفاقية الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت، والبطاقات والحسابات والتسهيلات (بما فيها كافة الخدمات ذات الصلة) وهذه الشروط والأحكام بموجب القوانين المرعية الإجراء في دولة قطر. يخضع أي نزاع ينشأ عن هذه الشروط والأحكام لاختصاص المحاكم القطرية حصراً. يحتفظ البنك بالحق في اتخاذ أي إجراءات قانونية خارج دولة قطر أمام أي محاكم مختصة حسبما يراه مناسباً، وتتنازل الشركة عن حقها في الطعن في اختصاص المحاكم القطرية في تسوية أي نزاع. بصرف النظر عن ما سبق ذكره بخصوص الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، يمكن تطبيق ما يلي على الخدمات المصرفية لتمويل التجارة عبر الإنترنت، والمعروفة بأي اسم آخر من ضمنها بوابة الأعمال التجارية للشركات (CTP).

(أ) التعريفات

بوابة الأعمال التجارية للشركات هي قناة إلكترونية يوفرها البنك للشركات للقيام بمعاملات تمويل التجارة. يمكن لموظفي الشركة الوصول إلى كافة منتجات تمويل التجارة المتعلقة في حساب الشركة كما يُتاح للشركة طلب إصدار، أو تعديل في معاملات تمويل التجارة، والإطلاع على نسخ إشعارات الخصم ورسائل السوفيت. يمكن للشركة إصدار تقارير حول المعاملات التجارية.

(ب) الإتفاق

تتوفر خدمة بوابة الأعمال التجارية للشركات من خلال بوابة إلكترونية عند تقديم الطلب حيث يمكن الوصول إلى كافة تفاصيل البنود المتعلقة في الحساب التجاري / تقديم طلب للمعاملات التجارية على مدار الساعة من أي مكان في العالم.

(ت) التعليمات

تتيح بوابة الأعمال التجارية للشركات إرسال التعليمات للبنك لطلب خطاب اعتماد جديد أو خطاب ضمان جديد أو أي طلبات تمويل أو تعديلات، بالإضافة إلى طلب خطاب اعتماد للتصدير، وقبول سندات الاعتماد المالي غير المتطابقة.

(ث) المسؤولية القانونية والتعويض

تتعهد الشركة بتعويض البنك عن أي أعمال، أو مطالبات، أو إجراءات، أو طلبات، أو خسائر، أو أضرار (مباشرة أو غير مباشرة، مترتبة) تكاليف، نفقات، رسوم، ضرائب، غرامات، أو تكاليف قانونية أو أي مسؤولية من أي نوع يمكن أن يتحملها أو يتكبدها البنك بسبب استخدام موظفي الشركة بوابة الأعمال التجارية للشركات للقيام بمعاملات عن طريق البنك و/أو بسبب عدم الالتزام بالشروط والأحكام.

(ج) الوصول والاستخدام

يقوم البنك ببذل أفضل الجهود لإتاحة منصة بوابة الأعمال التجارية للشركات بغض النظر عن متطلبات الصيانة الروتينية، أو زيادة الطلب على النظام وأي أسباب خارجة عن إرادة البنك قد تؤدي إلى انقطاع الخدمة في بعض الأحيان. تؤكد الشركة أن البنك يمنحها ترخيصاً مؤقتاً غير حصري وغير قابل للتحويل لاستخدام منصة بوابة الأعمال التجارية للشركات لإجراء المعاملات التجارية فقط مع البنك.

(ح) التدابير الأمنية

تتحمل الشركة مسؤولية الالتزام بالتدابير الأمنية والحرص على عدم الإفصاح عن اسم المستخدم، كلمة المرور، رمز المرور، وكلمة المرور لمرة واحدة، لأي طرف غير مصرح له، في حال إصدار جهاز تشفير يعمل بنظام «أرأس إي» يتحمل المستخدم مسؤولية الحفاظ عليه. عند انتهاء صلاحية الجهاز يتم استبداله بنظام كلمة المرور لمرة واحدة إذا طلب البنك ذلك.

(خ) الرسوم والمصاريف

إن كافة إصدارات وتعديلات خطاب الاعتماد وخطاب الضمان عن طريق بوابة الأعمال التجارية الإلكترونية خاضعة لخصم في رسوم الإصدار بموجب سياسة البنك. يتم ذلك حسب تقدير البنك وحده ويمكن إلغاؤه في أي وقت ومن دون إشعار مسبق. الرجاء مراجعة تعريف الرسوم على الموقع الإلكتروني للبنك لمعرفة المزيد عن الخصم.

(د) سلسلة الإمداد

إذا قررت الشركة منح إذن الدخول لشركائها التجاريين / موظفي الطرف الآخر إلى قسم سلسلة الإمداد في بوابة الأعمال التجارية للشركات، توافق الشركة أنها المسؤولة حصراً عن أعمالهم، في حال قيام موظفي الشركة بتقديم الطلبات، / الفواتير، قبول الطلبات / الفواتير، طلب التمويل، تسديد الدفعات أو طلب التسوية، فإن الشركة تدرك مسؤوليتها بتسديد أي فوائده أو رسوم، حسب الاقتضاء، في حال كان حساب الطرف الآخر غير ممول بشكل كافٍ.

(ذ) التغييرات

يحق للبنك التجاري أن يعدل، يغير، أو يضيف ملحقات إلى هذه الشروط والأحكام بحسب تقديره وحده ومن دون إشعار مسبق، ومن دون تقديم أي تبرير بهذا الخصوص.

٤٧ - الإخطارات الإلكترونية / التنبيهات الإلكترونية / الإشعارات الإلكترونية / الكشف الإلكتروني

باعتبار أن البنك يوافق من وقت لآخر بإرسال، نسخ عن خطاب اعتماد الاستيراد / خطاب الضمان / طلب التمويل، إشعار الخصم وإشعار الائتمان / الملفات المقدمة ضمن طلبات خطاب الاعتماد / خطاب الضمان / تمويل ذات صلة بمعاملات تمويل التجارة للشركة عبر البريد الإلكتروني أو الفاكس، تلقائياً من التطبيق الخاص بتمويل التجارة المُستخدم في عمليات البنك، إلى البريد الإلكتروني الخاص بالشركة والذي تم تزويده عند فتح الحساب.

توافق الشركة على إخلاء مسؤولية البنك من أي إجراءات، مطالبات، خسائر، أضرار أو مصاريف (من ضمنها التكاليف القانونية)، ويوافق البنك ويقبل على أن الاتصالات عبر الإنترنت تكون عرضة للانقطاع، التغيير أو عدم الاستلام، وقد لا تكون سرية، آمنة أو خالية من الأخطاء، لاحتمال توقفها، اختلالها أو فقدانها، وقد تحتوي على فيروسات، كما أن البنك غير مرغم على قبول تعليمات من جانبنا، والبنك غير مسؤول عن أي تأخير أو خلل يطرأ على أجهزة الإرسال والاتصال.

٤٨- تمويل سلسلة الإمداد

١. يقوم البنك بالصرف وفق تسهيلات تمويل سلسلة الإمداد (تمويل المستحقات/ تمويل الدفعات/ خصم الفواتير) بموجب الموافقة على الائتمان بحد أقصى يبلغ ٩٥٪ من قيمة الفاتورة وصافي الفوائد والرسوم وذلك عبر تحويل العائدات لحساب المقترض في البنك.
 ٢. يتم تسديد المصروفات بعد الموافقة غير المشروطة على الفاتورة من جانب الطرف الآخر.
 ٣. تسدد المصروفات على أساس «حق الرجوع أو عدم الرجوع» بموجب «الشروط المتفق عليها».
 ٤. في حال انسحاب المقترض من العقد مع الطرف الآخر أو تخلف المشتري عن دفع المبلغ المستحق الذي يمثل المستحقات التي يدين بها المشتري، يتعين على المورد المقترض تسوية المبلغ المستحق للمقترض في البنك. يجب على البنك إرجاع الرصيد للمقترض، إن وجد، بعد التأكد من كافة المستحقات والفوائد والتكاليف وغيرها من المبالغ القابلة للاسترداد من المقترض.
 ٥. البنك غير مسؤول عن أي تأخير أو دفعات من المورد حيث يكون المقترض، بحسب تمويل سلسلة الإمداد، هو المشتري. المقترض مسؤول عن المتابعة مع الطرف الآخر للتسديد الفوري للفواتير في تاريخ استحقاقها / أو دفع الغرامات للمعاملات المتأخرات.
 ٦. يمنح/ يقدم المشتري الموافقة الضرورية لإحالة عائدات المستحقات، التي استفاد المقترض من التمويل بسببها، لصالح البنك.
 ٧. إذا وجد، لأي سبب، فاتورة متأخرة الدفع (دفعة يجب استلامها من الطرف الآخر)، يحق للبنك تعليق المدفوعات الخاصة بتمويل المستحقات للمقترض حتى يتم تسديد المبالغ المستحقة.
 ٨. لا يتلقى المقترض أي تمويل إضافي للفواتير/ المستحقات/ حسابات الدفع التي تم تمويلها أصلاً من البنك، من أي مؤسسة مالية أخرى للحصول على أي قرض من دون موافقة خطية مسبقة من البنك.
 ٩. في أي حال أصبح سداد المبلغ مستحقاً وواجب الدفع، بموجب أي اتفاق أو ترتيب منفذ / معمول به بين المقترض والطرف الآخر أو غير ذلك، يوافق الطرف الآخر على عدم دفع أي مبلغ لصالح أي حساب للمقترض عن طريق رد المبلغ أو غيره من دون الموافقة الخطية للبنك. إذا طلب البنك ذلك، يقوم الطرف الآخر بدفع المبلغ المذكور للبنك.
- تخضع هذه الشروط والأحكام لكافة القوانين المرعية الإجراء في دولة قطر بما فيها التعليمات الصادرة عن مصرف قطر المركزي للبنوك، وكذلك التشريعات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، ومنع تمويل الإرهاب، ومكافحة غسل الأموال.